صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org
العدد 422، مارس 2018م، جمادى الثانية 1439هـ

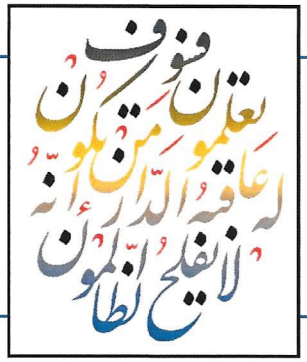

العام الثامن من الثورة واعد بالنصر برغم تحالف قوى الشر

سيبتسم الشعب دائما وان كان قلبه مكتظا بالحزن والألم. وسيبكي الديكتاتور وعصابته وان تظاهروا بالفرح بعد ان انقضت وحوشهم على رموز البلاد نهشا وتمزيقا وحقدا. كانت ابتسامة نبيل رجب يوم الاربعاء الماضي بعد سماعه القرار الخليفي المقيت بسجنه خمسة اعوام تعبيرا عن النصر الذي ينتظر شعب البحرين، وتأكيدا لهزيمة الطغيان والاستبداد. فحين يحكم على اي شخص في اي مكان بالسجن خمسة اعوام لانه انتقد حربا ظالمة أتت على الاخضر واليابس ومزقت اجساد الاطفال والرجال والنساء على مدى سنوات ثلاث متواصلة، فان ذلك يعني ضعف النظام وليس قوته. فالنظام القوي المؤسس على ارادة الشعب لا يخشى النقد من احد. فحرية التعبير من اولى الحريات التي اقرها الاسلام وروجتها الشرائع الدولية. فلا يصادرها الا من يخشى ان تسقطه، ولا يسقط نظام بكلمة من معارض الا اذا كان ضعيفا جدا لا يقوى على الوقوف. لقد اثبت حكم الطغمة الخليفية انها اضعف مما يتصوره احد، فكلمة من نبيل رجب تكاد تسقطها، وخطاب من الاستاذ عبد الوهاب او الاستاذ حسن او الشيخ علي جدير باقتلاعها من جذورها، لانها جذور سطحية لم تنفذ الى عمق تراب البلد الذي احتلته بالقوة الغاشمة. نبيل رجب لم يرتكب جرما يعاقب عليه اي قانون عادل، فقد شجب العدوان السعودي-الاماراتي- الخليفي على اليمن، واعتبرها ظالما ودعا لوقفها. وما اكثر ذوي الضمائر الحية في هذا العالم الذين يطالبون بذلك. ولكن في مملكة الصمت فان هذه الدعوة تعتبر "جريمة" و "ارهابا". كما ان شجب ابشع نظام رجعي متخلف في العالم لا يملك الا قطع رؤوس معارضيه، واجب انساني واسلامي، فالساكت عن الحق شيطان اخرس. وما اكثر الذين شجبوا الديكتاتور الخليفي بعد ارتكابه جريمة الاعتداء على معتقلي "سجن جو" وما يمارسه من تعذيب وتنكيل بحق الابرياء.

في اليومين الماضيين هتف العالم من شرقه الى غربه بحياة نبيل رجب والشعب البحراني، واستسخف الطغيان الخليفي وداعميه، فاصبحت صورة المناضل البحراني تملأ صفحات الاعلام الدولي وشاشاته عملاقا شامخا في افق اوال، لانه مظلوم. اما الظالم فقد لاذ بجحره كالفأر، وكان "قضاته" يرتعدون خوفا وهم يقرأون قراره بسجن أبي آدم خمسة اعوام. فما أقبح ظلمه وما أعظم موقف نبيل وهو يستقبل الحكم بابتسامة الرضا شاكرا ربه لانه منحه هذه المرتبة، فقد اصبح شاهدا على عصر الظلمات الذي يهيمن عليه اشباح الرجال. لقد نقموا من نبيل تصديه للظلم وفضحه جرائم الطغيان، وخروجه في التظاهرات والاعتصامات، وتضامنه مع سجناء الرأي، بدون خوف او خشية. مثل هذا الانسان لا يستطيع نظام البغي ان يتحمله، ويستحيل ان يتعايش الطغاة معه.

ولم تنته مأساة الوطن هنا. بل أمر الديكتاتور محكمته باقرار الحكم الذي امر به قبل عامين بحل جمعية الوفاق. فكان ذلك وساما للجمعية لانها وقفت مع المظلومين وتصدت للطغيان والاستبداد. وقبلها بايام كان السفاحون الخليفيون قد اغتالوا اربعة من ابناء البحريني في وسط البحر، غدرا وظلما، ورموا جثثهم في مياهه. لقد كانت جريمة بشعة، كانت تكرارا لما ارتكبه الظالم قبل عام عندما ارتكب سفاحوه جريمة مماثلة وقتوا ثلاثة آخرين في البحر ايضا. عجبا لهذا البحر لماذا لا يثور مدافعا عن المظلومين فيغرق هؤلاء الطغاة كما اغرق فرعون قبلهم. أليس من حق البشر ان يعيش ويتمتع بالحياة؟ أليست الحرية نعمة إلهية وهبها الله الانسان ومنع الآخرين من مصادرتها. فلماذا يصادر الحق في الحياة؟ ولماذا يمنع الانسان من التعبير عن نفسه. أليس في ذلك قتل لانسانيته ومصادرة لعقله؟ في مملكة الصمت ليس هناك مجال للعقل او الحكمة او المنطق او الانسانية. لا مكان للانسان في دولة

التتمة صفحة (8)

أحيا الشعب البحراني الذكرى السابعة لثورته المظفرة، باذن الله، بفعاليات شتى في الداخل و الخارج، مؤكدا اني حراكه الثوري لن يتوقف حتى تتحقق مطالبه العادلة. فقد شهدت البلاد عشرات الاحتجاجات والتظاهرات والاضرابات قبيل الذكرى وعشيتها ويومها. وما يزال الحراك الميداني متواصلا برغم القمع الرهيب الذي يستخدم فيه كافة اشكال العقاب الجماعي. وفي خارج البلاد أحيا المنفيون الذكرى باساليب متعددة في القارات الخمس، من استراليا الى امريكا. فكانت هناك تظاهرات واحتجاجات امام السفارات الخليفية، وندوات ومؤتمرات ولقاءات شعبية ووقفات تضامنية.

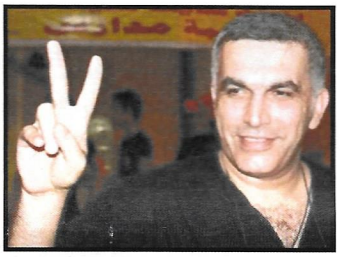

في تحد سخيف للعالم قرر طاغية البحرين سجن المناضل الوطني، الحقوقي نبيل رجب، بتهمة انتقاد الدور السعودي في اليمن والاساءة لـ "دولة جارة." كما يواجه تهما اخرى ببث اخبار مسيئة للعصابة الحاكمة في البحرين. وكان رد الفعل العالمي ازاء القرار غاضبا جدا، الامر الذي احرج داعمي الطغاة في بريطانيا وامريكا.ويواجه السيد نبيل رجب المزيد من التهم المزيفة التي تسيء لآل خليفة وتساهم في صقل شخصية نبيل وبقية النشطاء. ووجه السيد رجب صفعة موجعة للخليفيين برفضه استئناف القرار الفاشل.

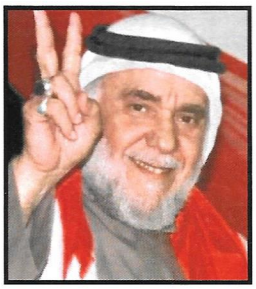

قضت مؤسسة "اوفكوم" المعني بتنظيم البث التلفزيوني في بريطانيا بإدانة قناة "العربية" السعودية وفرض عليها غرامة قيمتها 120 الف جنيه استرليني بسبب بثها قبل عامين برنامجا تلفزيونيا مسيئا للاستاذ حسن مشيمع، الرمز السياسي المعتقل منذ سبعة اعوام. وقضت المؤسسة ان القناة لم تكن محايدة وانها بثت تصريحات للاستاذ مشيمع انتزعت في ظروف لا يملك فيها حريته الكاملة، فلم يكن البرنامج حياديا كما تقتضيه ضوابط البث واخلاقياته. وامام هذه الهزيمة قررت ادارة القناة المذكورة الانسحاب من نظام الاوفكوم بشكل كامل، الامر الذي يؤكد هزيمة محاولات الطغاة تشويه صورة رموز الشعب البحراني. ونتيجة لذلك لن تستطيع القناة بث برامجها في بريطانيا او اوروبا.

قضت محكمة خليفية الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠١٨ الحكم بسجن ٤ نساء بحرانيات لمدة ٣ سنوات بتهمة "إخفاء سياسيين هاربين"، وبين المحكومات ٣ أخوات من بلدة الدراز، وهن أمل وإيمان وفاطمة علي. واصدرت المحكمة الخليفية قرارا آخر مماثلا بسجن المواطنة مدينة علي ٣ سنوات أيضا. وهناك ١٠ نساء في البحرين تم استهدافهن الحكم بسجن بعضهن ما بين ٣ ثلاث سنوات وخمس بسبب معارضتهن.

أطلقوا سراح نبيل رجب

في 8 فبراير التقت عشر منظمات حقوقية واعلنت تضامنها مع الاستاذ نبيل رجب الذي يواجه محاكمة جائرة قد تؤدي لسجنه خمسة اعوام بسبب تغريداته ضد العدوان على اليمن. من هذه المنظمات الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومدافعون عن حقوق الانسان، والمرصد الحقوقي.

وتضامن آخر مع عبد الهادي الخواجة

شارك عدد من المنظمات الحقوقية يوم الاثنين 5 فبراير 2018 في وقفة تضامنية مع الرمز المعتقل، عبد الهادي الخواجة، الذي قضى حتى الآن سبع سنوات وراء القضبان مع بقية الرموز ومن هذه المنظمات: القلم الدولية وفرونت لاين ديفندرز وسلام وبيرد وغيرها. كما شارك عدد من النشطاء في الاعتصام الذي يهدف لتسليط الاهتمام الدولي بقضيته.

معرض للصور ومهرجان خطابي في ماربل آرج

أقام تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا عصر الأحد 11 فبراير مهرجانا خطابيا ومعرضا للصور في ساحة ماربل آرج وسط لندن بمناسبة ذكرى الثورة، وبالاضافة للصور واللافتات تحدث العديد من مناصري شعب البحرين وثورته امام الحاضرين والمارة الذين تفقدوا المعرض.

عرض ليزري على واجهة السفارة الخليفية

طبع نشطاء بحرانيون مساء الأحد ١٢ فبراير ٢٠١٨ صورا ليزرية على مبنى السفارة الخليفية في العاصمة البريطانية لندن بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ١٤ فبراير، وذلك في سياق فعاليات احتجاجية تنظمها المعارضة البحرانية بالمناسبة.

وتضمنت الصور الليزرية إحياءا للذكرى السابعة للثورة والتعبير عن صمود البحرانيين في الحراك الشعبي والثوري، كما عرضت صور لقادة الثورة المعتقلين، وللمواطنين المعتقلين المحكومين بالإعدام، إضافة إلى النشطاء الثلاثة الذين أعدمتهم السلطات الخليفية في يناير ٢٠١٧م.

وأشارت المعروضات الليزرية إلى قضية آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي يخضع للإقامة الجبرية في منزله ببلدة الدراز، وإلى قضية النساء المعتقلات، ودعت العبارات المصاحبة للصور إلى إسقاط الحاكم الخليفي حمد عيسى، وحثّ العالم على التضامن مع ثورة البحرين لإنهاء عهده.

اعتصام يوم الذكرى امام وكر الفساد الخليفي

في يوم الاربعاء 14 فبراير، وقف البحرانيون واصدقاؤهم امام وكر الفساد الخليفي في لندن هاتفين بانتصار الثورة المظفرة وسقوط العصابة الخليفية. وبرغم قسوة البرد الا ان الاعتصام استمر طويلا بحضور وسائل الاعلام.

منظمات بريطانية: اوقفوا تسليح السعودية

تحت شعار "اوقفوا تسليح السعودية" وقف عدد من النشطاء البريطانيين امام السفارة السعودية في لندن يوم الاحد 5 فبراير 2018 مطالبين بوقف العدوان على اليمن. ونددوا ايضا بالسياسة البريطانية التي تجامل السعودية وتدعمها في حربها الغاشمة على ذلك البلد. النشطاء هتفوا ضد الدعم البريطاني للسعوديين. وبرغم برودة الطقس الا ان عددا من النشطاء بذل جهودا مضنية لكي يتواجه. لفتة انسانية كريمة لمعاناة الشعب اليمني.

مؤتمر صحافي للمعارضة البحرانية بالبرلمان البريطاني يطالب بوقف دعم الأنظمة القمعية

من لندن-البحرين اليوم

عقدت المعارضة البحرانية مؤتمرا صحفيا الخميس (8 فبراير 2018) داخل مقر البرلمان البريطاني إحياءا للذكرى السابعة لثورة الرابع عشر من فبراير التي اندلعت في البحرين عام 2011 ولازالت مستمرة.

المؤتمر الذي عقد برعاية النائب فرانس مولوي وتحت شعار " التغيير أم لا مفر منه , دعوه يحدث", شارك فيه عدد من النواب البريطانيين وجمع من المعارضين والناشطين البحرانيين بالإضافة الى ناشطين عرب وبريطانيين. حيث استعرض المتحدثون في المؤتمر الذي غطته العديد من وسائل الإعلام, عدة قضايا تتعلق بالبحرين ومنها طبيعة النظام الحاكم ودعوات التغيير والتدخل العسكري السعودي في البلاد بالإضافة إلى الدعم البريطاني الحكومي للنظام الحاكم في البحرين والذي وصفه المشاركون بغير الأخلاقي, داعية المجتمع الدولي الى ممارسة ضغوط على النظام لوقف ممارساته القمعية ضد المواطنين.

افتتح المؤتمر المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي, الذي تقدم في بداية كلمته بالشكر للنائب مولوي لرعايته للمؤتمر ثم تطرق الشهابي الى ثورات الربيع حيث نزل مواطنوا العديد من الدول العربية ومنها البحرين الى الشوارع على أمل إحداث التغيير الديمقراطي, لكن " قوى الثورة المضادة" نجحت في إجهاض عملية التحول الديمقراطي بحسب الشهابي. واشار الشهابي الى أن البحرانيين يحيون اليوم الذكرى السابعة لثورتهم التي تواصلت طيلة السنوات الماضية دون اي توقف مشيرا الى أن هناك قرى وبلدات البحرين تشهد تظاهرات كل يوم وليله.

فرانسي مولوي (نائب بريطاني)

النائب فرانسي مولوي أعرب في كلمته عن تقديره للمعاناة التي يعيشها الشعب البحراني في نضاله من اجل الحرية والعدالة والحقوق المدنية مشيرا الى أن الشعب الأيرلندي لايزال يطالب بحقوقه منذ 50 عاما, مؤكدا على ان الثورة في البحرين لايمكن نسيانها وبأنه سيستمر في دعم التحول الديمقراطي في البحرين. واختتم مولوي كلمته بالتشديد على ان المقاومة أمر مهم في النضال من أجل الحصول على الحقوق السياسية.

دروري دايك (رئيس مركز تحقيق الحقوق)

واما الناشط "دوروي دايك" الذي عمل باحثا في منظمة العفو الدولية لمدة خمسة عشر عاما, فأشار في كلمته الى استخدام السلطات الحاكمة في البحرين لإسقاط الجنسية كأداة للإنتقام وسلب حقوق المعارضين لافتا الى ان عدد من تم اسقاط جنسيتهم منذ العام 2012 بلغ 504 أشخاص. كما تطرق دايك الى ابعاد بعض من اسقطت جنسيتهم الى خارج البلاد موضحا بأن مثل هذا الإجراء يترك أثرا سلبيا على أفراد عائلة المبعد. وأكد دايك على اهمية الحق في الإعتراض على قرارات إسقاط الجنسية التي اصبحت تؤثر على حياة المئات من الأشخاص الذين أصبحو ا "بلا هويه".

الناشط البحراني علي الفايز

الناشط البحراني علي الفايز الذي شارك في الثورة عند انطلاقها في 14 فبراير أشار الى ان الشعب البحراني نزل الى الشارع مطالبا بالتحول الديمقراطي تزامنا مع الحراك المطالب بالتغيير والذي اندلع في العديد من الدول العربية ومنها مصر واليمن, مشيرا الى الدعم الغربي للحراك في تلك البلدان لإسقاط الأنظمة القائمة. لكن الفايز اعتبر ان تلك الدول الغربية وخاصة بريطانيا كانت انتقائية إذ لم تدعم الحراك السلمي في البحرين , بل على العكس من ذلك فإنها دعمت النظام الدكتاتوري. ودعا الفايز الحكومة البريطانية الى احترام القيم والديمقراطية وحقوق الإنسان , مشدّدا على سلمية الثورة التي تعاملت معها السلطات بعنف. هذا وتلى الفايز بيانا للمكتب السياسي لتكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا دعا فيه إلى "التحول الديمقراطي الجذري والكامل" وإلى خروج القوات الأجنبية العسكرية من البحرين، موضحا بأن البلاد تواجه "حكما عسكريا مستبدا".

سام والتون (ناشط بريطاني)

والقى الناشط البريطاني المناهض لبيع السلحة "سام والتون" كلمة في المؤتمر تطرق خلالها الى الدعم الذي تقدمه الحكومة البريطانية للنظام في البحرين مشيرا الى انه بدأ ومنذ العام 2013 بدأ بالانضمان الى اعتصامات البحرانيين في بريطانيا المطالبة بالتغيير الديمقراطي, مبديا استغرابه من إحتفاء رئيس وزراء بريطانيا تيريزا مي للذكرى المئوية لمنح النساء حق التصويت في المملكة المتحدة في الوقت الذي تنكر فيه هذا الحق على البحرانيين.

وتطرق والتون عن تجربته التي خاضها عبر المشاركة في الإعتصمات المناهضة للنظام الخليفي في بريطانيا معبّرا عن صدمته لما شاهده عن كيفية تعامل رجال أمن سفارة البحرين في لندن, عندما القوا في احد المرات الماء الساخن على المتظاهرين معتبرا ذلك مؤشرا على حجم القمع في البحرين.

جيم شانون (نائب بريطاني)

وشارك في المؤتمر الصحفي النائب البريطاني "جيم شانون" الذي عبر في كلمته عن ايمانه بقوة بحق الإعتقاد والحق في التعبير معتبرا ان الحرية الدينية وحرية التعبير " أمران مهمان" بالنسبة له. وانتقد شانون في كلمته قرارات اسقاط الجنسية التي أصدرتها السلطات الحاكمة في البحرين ضد العديد من المعارضين واصفا الإجراء بغير الإنساني الذي يترك المئات بلا هوية , معربا عن دعمه للحقوق والحريات ومؤكدا على سعيه لبناء ديمقراطية حقيقية.

سيد أحمد الوداعي (ناشط بحراني)

وتحدث الناشط الحقوقي سيد احمد الوداعي البحراني عن ممارسات القمع والتعذيب المتواصلة في البحرين وان هناك دعم للقمع في البلاد لكنه أكّد أن الشعب البحراني "مستمر " في ثورته بعد مرور سبع سنوات. وتطرق الوداعي الى تجربته الشخصية التي مرّ بها في البحرين عندما تم اعتقاله أثناء الإحتجاجات في العام 2011 وجرى تعذيبه , لافتا الى ان هدف السلطات هو "كسر إرادة" الشعب. ولم يتمكن الناشط الوداعي من إكمال كلمته عندما تطرّق الى ممارسات التعذيب التي تعرض لها بعض أفراد عائلته في البحرين انتقاما من نشاطه الحقوقي في الخارج.

هذا والقيت في المؤتمر كذلك كلمتين لكل من الباحثه ""جيون جوي" والناشط "زيد العيسى" وتطرقا خلالهما الى الممارسات القمعية للنظام وخاصة قراراته التعسفية باسقاط جنسية العديد من المعارضين وتصنيفهم كإرهابيين.

وانتقد العيسى الدعم الرسمي البريطاني للنظام الحاكم في البحرين, لافتا الى أن التاريخ يعيد نفسه حيث دعمت بريطانيا الدكتاتور السابق صدام حسين وهي اليوم تدعم نظام البحرين.

هذا وشارك في الندوة جمع من المهتمين بالشأن البحراني فيما غطت العديد من وسائل الإعلام المؤتمر الصحفي الذي تخلله عرض لعدة افلام قصيرة تروي حكاية ثورة الرابع عشر من فبراير المتواصلة في البحرين وللعام الثامن على التوالي.

ترحيل قسري لمواطنين مسلوبة جنسياتهم في سياق الإجراءات الانتقامية ضد ثورة ١٤ فبراير

المنامة – البحرين اليوم

نفت السلطات الخليفية الاثنين ٢٩ يناير ٢٠١٨ المواطنين إبراهيم حاجي خليل درويش واسماعيل حاجي خليل درويش إلى خارج البلاد بعد نزع الجنسية البحرانية عنهما، فيما يُتوقع خلال ساعات من هذا اليوم ترحيل آخرين من عائلة السيد الموسوي.

استدعت السلطات الخليفية يوم الأحد عددا من المسقطة جنسيتهم إلى إدارة الهجرة والجوازات لإنهاء إجراءات ترحيلهم قسرياً خارج البلاد.

وقد أسقطت السلطات الجنسية عن الأخوين إبراهيم وإسماعيل وأبناء عائلة الموسوي بقرار صادر من وزارة الداخلية الخليفية في نوفمبر ٢٠١٢ في سياق الإجراءات الانتقامية بعد اندلاع ثورة ١٤ فبراير التي انطلقت في العام ٢٠١١م.

ومن بين جرى الاتصال بهم وإبلاغهم بقرار الترحيل المترجم والمثقف المعروف السيد محمد علي الموسوي والمنشد الديني السيد أمير الموسوي، إضافة شقيقه وزوجته. وقد أقام الأهالي في العاصمة المنامة لقاءا مساء أمس في مأتم السيد جعفر للتضامن مع المرحلين وتبادل كلمات الوداع.

وذكرت مصادر حقوقية بأن عدد المسقطة جنسياتهم في البحرين بسبب الأسباب الأحداث السياسية تجاوز ٤٢٠ حالة، فيما أصدرت جهات حقوقية وأممية إدانات متكررة ضد هذه السياسة التي تهدف إلى "إسكات صوت المعارضة" بحسب ما وردت في التقارير الحقوقية.

وقد أيدت محكمة خليفية في ٢٤ يناير الجاري الحكم الصادر بإبعاد عشرة مواطنين مسقطة جنسيتهم عن البلاد وتغريم كلّ منهم مبلغ مئة دينار، وذلك بحجة مخالفتهم "قانون الهجرة والإقامة" بعد أن أسقطت جنسياتهم تعسفياً في ٦ وفمبر ٢٠١٢م.

وقد قضت المحكمة الخليفية في أكتوبر العام ٢٠١٤ بإبعاد عشرة مواطنين بعد طعنهم في قرار الداخلية أمام القضاء وهم مريم السيد إبراهيم، إسماعيل خليل درويش، إبراهيم خليل درويش، عدنان أحمد علي حاجي، حبيب درويش موسى غلوم، السيد عبدالنبي عبدالرضا الموسوي، سيد عبدالأمير عبدالرضا الموسوي، إبراهيم غلوم حسين كريمي، السيد محمد علي عبدالرضا، وتيمور كريمي.

وكانت وزارة الداخلية الخليفية كانت قد أسقطت الجنسية البحرينية عن ٣١ شخصاً بينهم عدد من الشخصيات السياسية والنشطاء والمعارضون وعلماء الدين في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ ووجهت إليهم اتهامات مزعومة بأنهم "أضروا بالأمن العام"، وعلى الفور أحالت النيابة العامة المسقطة جنسياتهم إلى المحكمة الصغرى الجنائية بتهمة مخالفة قانون الهجرة والإقامة.

وبعد يوم واحد (30 يناير/كانون الثاني 2018) أبعدت السلطات الخليفية المواطنين عدنان أحمد وحبيب درويش قسرا إلى العراق، بعد إسقاط جنسيتهما.

وأظهرت صورة بثها نشطاء تواجد عدنان أحمد وحبيب درويش على متن طائرة، قيل إنها متجهة إلى مطار النجف الأشرف في جمهورية العراق.

وكان ملك البلاد وكان ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة أسقط جنسية عدد من المواطنين بينهم عدنان أحمد وحبيب درويش في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

ويوم أمس الإثنين (29 يناير/كانون الثاني 2018) رحلت السلطات الشقيقين إبراهيم وإسماعيل درويش إلى جمهورية العراق أيضاً.

وعمدت البحرين إلى ترحيل عدد ممن أسقطت جنسيتهم لأسباب سياسية، أبرزهم رجل الدين الشيعي آية الله الشيخ حسين النجاتي.

الأخوان: إبراهيم وإسماعيل حاجي خليل درويش

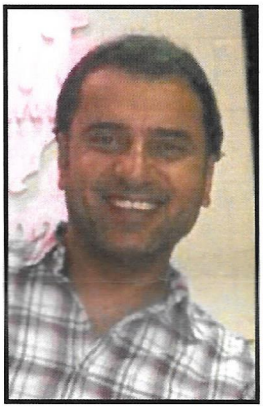

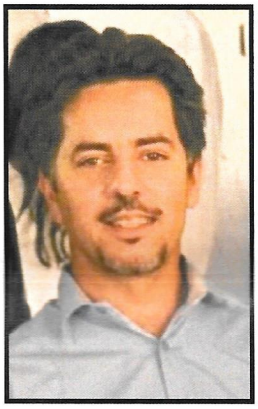

عدنان أحمد وحبيب درويش على متن طائرة،

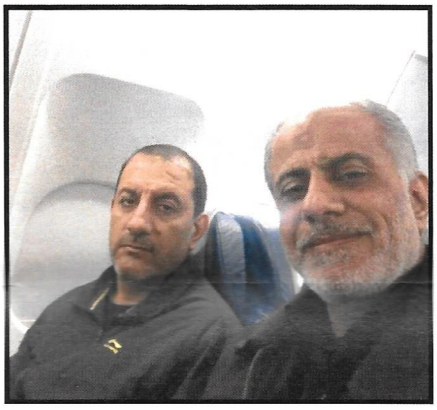

الأستاذ حسن مشيمع يُكمل عاما كاملا في السجن بلا زيارة عائلية

أكمل الرمز القيادي الأستاذ حسن مشيمع، الجمعة ٢٣ فبراير ٢٠١٨م، عاما كاملا في السجن محروما من الزيارة العائلية، في سياق إجراءات انتقامية ممنهجة يتعرض لها الأستاذ مشيمع مع قيادات الثورة المعتقلين في السجون الخليفية. وقد أكمل مشيمع ٧ أعوام في السجن، لم يلتق فيها بعائلته مدة ٣ سنوات، وهو جزء من مظاهر المعاناة التي يعاني منها مع تجاوزه سن السبعين عاماً، حيث يُحرم من تلقي العلاج المناسب ومن توفير الأدوية، وقد تم استهدافه مع رموز آخرين في سلسلة من السياسات الرامية إلى ثنيهم عن مواقفهم السياسية المعروفة.

الحرمان من الزيارة العائلية جاء لاعتراضه الشديد على الإجراءات المهينة التي تتبعها إدارة سجن جو المركزي، بما في ذلك الإجراءات المفروضة في نظام الزيارات العائلية، حيث يرفض الأستاذ مشيمع الامتثال لتلك الإجراءات في سلوك يعتبره ناشطون "وجها من وجوه المقاومة المدنية داخل السجن"، ومن تلك الإجراءات: تقليص وقت الزيارة من ساعة ونصف إلى نصف الساعة، فرض وضع الأصفاد على الأيدي والأرجل مع ربطهما بالسلاسل، ورفضه القاطع لارتداء زي السجناء الجنائيين.

وجاء تقليص وقت الزيارة جاء بغرض التضييق المتعمّد على الأهالي الذين يبقون في وضع الإنتظار خارج مبنى السجن إلى أن يستقلوا حافلة تسير بهم مدة لا تتجاوز الـ ٣ دقائق، ثم يعبرون على مكان مخصص للتفتيش، وبعد طول الإجراءات المعقدة يُسمح لهم بالزيارة ولمدة نصف ساعة فقط.

وأضاف المصدر بأن الأهالي يضطرون، مرة أخرى، بعد انتهاء الزيارة لانتظار الحافلة التي تقلهم إلى بوابة الخروج، وتُسبب هذه الإجراءات في "مشقة كبيرة على العائلة"، حيث يتجهزون للزيارة قبل ثلاث ساعات، وبصحبة الأطفال، ويقطعون مسافة طويلة وصولا إلى السجن، ويخضعون خلالها لإجراءات مرهقة ليلقوا بعدها نظرة خاطفة على السجين. ويشكو أحد أفراد العائلة بأنهم "ما إن يسلموا ويستريحوا على الكراسي حتى يذكرهم الشرطي بأن وقت الزيارة شارف على الإنتهاء، وهكذا يعود السجين وعائلته والحسرة تعتصر في القلوب، ثم يستغرقون مدة لا تقل عن ساعتين للعودة إلى المنزل".

وبشأن التكبيل بالأصفاد والسلاسل، فإن إدارة السجن تتعمد من وراء هذا الإجراء إظهار المعتقل وكأنه "ذاهب إلى مقصلة الإعدام، وليس للقاء أهله".

مع العلم بأن الأستاذ مشيمع رجل كبير في السن، ويعلوه الشيب، ويعاني من مشاكل صحية عديدة، فضلا عما يمثله هذا الإجراء من "أذى نفسي وإهانة" يصر الأستاذ وعائلته على رفضها وعدم الرضوخ لها.

وحول رفضه لارتداء زي السجناء الجنائيين، يؤكد الأستاذ مشيمع بأن "الحجج" التي تسوقها إدارة السجن في فرضها لذلك بأنها "حجج وأعذار سخيفة وغير حقيقية"، حيث تتحدث الإدارة عن "معاملة جميع السجناء بسواسية وفق القانون". ويقول بأنهم "إنْ كانوا يريدون معاملة السجناء جميعهم بالسواء؛ فلماذا يتم عزل مجموعة الرموز في مبنى منفصل عن بقية السجون"، ويتساءل "أليس في ذلك تمييز وتضييق لجماعة معينة؟ لماذا نحرم من الرياضة في الباحات

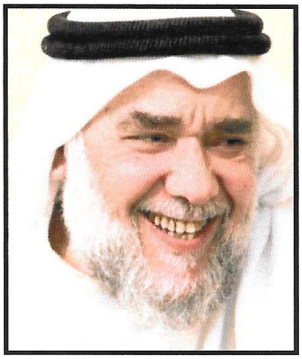

ومن المعروف أن إدارة السجن – وإتباعا للأوامر الصادرة من السلطات – تطبق "القانون" بمزاجية، وليست معنية بتنظيم أوضاع السجن، كما يؤكد العديد من السجناء والنشطاء الذين يوثقون آلاف من الانتهاكات التي تُرتكب داخل السجن تحت "غطاء تنفيذ القانون والأوامر العليا"، بما في ذلك انتهاكات سوء المعاملة والتعذيب الجسدي والنفسي.

حكايات الضحايا الأستاذ أحمد ميرزا البلادي: هندسة الموت.. ومعاناة الألم في سجن جو

البحرين اليوم – (حكايات الضحايا)

بجسده النحيل وصفار لونه نتيجة حدة مرض السكلر – فقر الدم المنجلي – يقف مدرس العلوم الأستاذ أحمد ميرزا البلادي أمام جلاديه وجلاوزة سجن جو المركزي شامخا صلبا عنيدا، مصرا على أن قضية معاناته مع المرض وألمه الدائم الذي تتسبب إدارة السجن في مضاعفته؛ لا يعد شيئا أمام قضية أبناء شعبه وعدالة مطالبهم الساعية للتغيير الحقيقي.

أحمد ميرزا، من مواليد بلدة البلاد القديم سنة ١٩٨٤م. درس في مدارس البحرين، وتخرج معلما للعلوم من جامعة البحرين. امتازت طفولته بالذكاء الحاد والقدرة على الابتكار، حتى وصفه بعض مدرسيه بأنه "عقلية متوقدة". وقبل ذلك، اتسم سلوك أحمد البلادي بعلاقة وطيدة ومتميزة مع والديه، وبالأخص مع والدته وأخوته حيث يوصف دائما بالحنون على أمه وعلى اخوته.

يحبه أهل قريته كثيرا، ويمتلك مكانة كبيرة في قلوب من يتعرف عليه أو يسمع بخصائصه وسلوكه.

في مراحل مبكرة من عمره؛ عمق أحمد ميرزا علاقته الروحية مع الله تعالي وأهل البيت، حتى صار عاشقا لأهل البيت وخدمتهم، ولم يكن هذا الارتباط الروحي أجوفا وبعيدا عن حقيقة العبودية والطاعة، فجسّد معالم الارتباط بسلوك عملي، وقوة في الموقف الاجتماعي والسياسي، فسبُحته الحسينية لا تفارق يديه، وقد اندك في معانيها، يبحث عن ساحات الشهادة، ليكون فيها ويأسف جدا ويحزن كلما ضاقت عليه السبل ولا يجد ما يحقق به هدفه.

رغم شظف العيش وقلة الحيلة، واصل أحمد البلادي دراسته الجامعية دون أن يتخلى عن مبادئه السياسية والاجتماعية، فتخرج معلما ومدرسا يحمل رسالة تعليم أبناء شعبه أصول المعرفة ويزرع في طلبته دوافع الرقي والايمان. فأحبه طلبته وتمنى آخرون أن يكون معلما لهم في مدرستهم لما عُرف منه من إخلاص وتشويق في تقديم دروسه.

تعرض أحمد للاعتقال في بدايات فرض الأحكام العرفية وناله من التعذيب والسجن ما ناله رفاقه في الدرب، ويصف منْ كان معه في السجن إصرار أحمد على عدم إبداء الضعف والوهن رغم تدهور حالته الصحية وعدم مراعاة وضعه الصحي ومرضه المزمن من قبل السجانين، إلا أن أحمد ظل يعاند ويقاوم كل أوامر السجن والمعتقل. وبعد أربعة أشهر أطلق سراحه، فواصل عمله النضالي مشاركا وفاعلا في تقصي أحوال أسر المعتقلين والشهداء والتخفيف عن معاناتهم.

الاعتقال والتعذيب

بعد إطلاق سراحه؛ واصل الأستاذ احمد نشاطه السياسي والاجتماعي دون اكتراث لتهديدات السلطات الأمنية، وهو ما جعله محل استهداف مباشر وعرضة للانتقام بسبب نشاطه مرة ومن قرابته بأخيه غير الشقيق الشيخ علي سلمان مرة أخرى. في سبتمبر ٢٠١٣؛ داهمت القوات الأمنية منزل والده في بلاد القديم لاعتقاله، لكنه لم يكن موجودا، وظلت المداهمات تتكرر طوال أسبوعين دون جدوى، إلى أن تم اعتقاله من

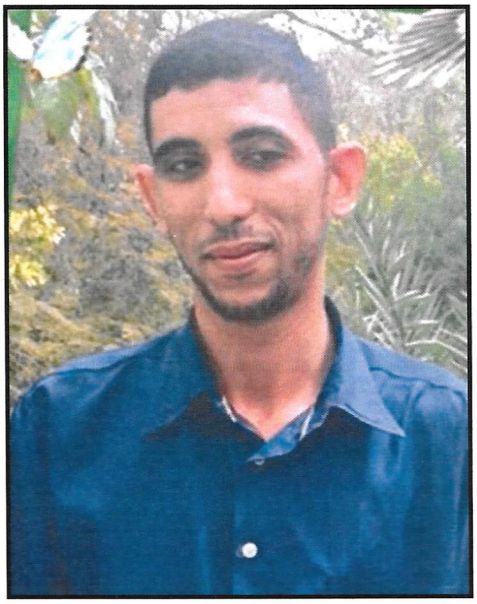

مكان عمله في مدرسة عيسى بن علي الثانوية، حيث حاصرته قوات أمنية مدنية وقت انصرافه من الدوام بدون أمر قبض قضائي، ونُقل إلى مبنى التحقيقات، سيء الصيت، حيث تعرض لأنواع عديدة من التعذيب، منها الضرب والصعق بالكهرباء والتحرش الجنسي، وظل عدة أيام منقطعا عن التواصل مع العالم الخارجي، مجبورا على الوقوف على قدميه.

وأثناء التحقيق معه كان المحقق يقول له: "لن ينفعك أحد هنا وإننا جهزنا قضيتك ليكون حكمك بعشر سنوات وأكثر..". أما القضية التي لُفقت ضده فكانت متهافتة جدا، وهي قضية تفجير سيارة بعبوة غاز قرب مركز شرطة الخميس، في الوقت

زيد بن رعد يدين الحكم ضد نبيل رجب

استنكر المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحكم بسجن الرمز الحقوقي نبيل رجب ٥ سنوات بتهم تتعلق بتغريدات نشرها على حسابه في موقع "تويتر".

وخلال افتتاح أعمال الدورة الـ٣٧ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، التي بدأت يوم الاثنين ٢٦ فبراير ٢٠١٨، عبر بن رعد عن إدانته للحكم الصادر بحق نبيل رجب، على خلفية نشاطه الحقوقي وخاصة انتقاده لانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة التعذيب في السجون الخليفية بالبحرين. ودان بن رعد الدول والتي تنفذ عقوبة الإعدام ضد الأطفال، مذكرا في هذا السياق بالانتهاكات التي ترتكبها الحكومة في البحرين، وأكد بأن الإساءات لحقوق الإنسان تبدأ عندما يتم "تجريد الناس من الحقوق المدنية والسياسية وحرمانهم من الحريات الأساسية".

وتشارك في أعمال الدورة الجديدة للمجلس منظمات حقوقية بحرانية، وأبرزها منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، التي تحظى بالصفة الاستشارية التي تمنحها صلاحية المشاركة في الحوار التفاعلي داخل المجلس، كما تنظم المنظمة سلسلة من الندوات على هامش فعاليات المجلس وتتناول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين والسعودية.

الذي كان فيه مسافرا مع زوجته للعلاج. ورغم كثرة الأدلة التي تؤكد عدم صلة أحمد بالقضية، وعدم اعتراف أي من الأطراف المتهمة بالقضية على أحمد بالاشتراك المعنوي أو المباشر فيها؛ إلا أن القضاء المسيس قرر أن يصدر حكما عليه بالسجن عشر سنوات بعد حوالي سنتين من الاعتقال والتعذيب. يقول الأستاذ احمد في وصف معاناته مع إدارة سجن جو – وبعد أن صدرت عليه تلك الاحكام المجحفة: "إن هناك هندسة محددة سلفا لتعميق المعاناة والألم والانتقام، لكننا نقاوم كل ذلك لأننا نرفض أن نموت أذلاء، فكرامتنا وحريتنا قادمة، ولن نبيعها بثمن بخس". ويضيف: "إن دماء الشهداء أمانة في أعناقنا سواء كنا داخل السجن أو خارجه".

بعد صدور هذا الحكم؛ بدأت مرحلة التعذيب الجديدة وغير المرئية والتي يعاني منها أغلب سجناء جو وسائر المعتقلين، وهي الإهمال الطبي وتعمُّد توفير ظروف مضاعفة الأمراض، خصوصا لذوي الأمراض المزمنة، فكانت إدارة جو تمتنع عن توفير الدواء المناسب لحالته الصحية (مرض السكلر)، وتتعمد أن يكون في ظروف مرهقة، مثل السجن الانفرادي بين فترة وأخرى، لمعاقبته على مقاومة سوء المعاملة. وكان كلما طلب الذهاب للمستشفى يتعرض للضرب والتوقيع الإجباري على أنه يرفض العلاج، في حين أنه كان يقاوم سوء المعاملة ليفرض على السجانين معاملته بالأحسن.

نتيجة للإهمال الطبي المتعمد وعدم صرف الأدوية المناسبة؛ أصيب أحمد بأمراض أخرى، منها احتياجه لاستئصال المرارة وضرورة إجراء عملية جراحية له في هذا الشأن منذ عامين، إلا أن إدارة سجن جو لم تسمح له بمواصلة مواعيده مع الطبيب المتابع، ومنعت عنه الأدوية التي وُصفت له. مؤخرا، بدأت عليه أعراض جديدة في المفاصل والركبة تحديدا، حيث لم يعد قادرا على ثني ركبته أو تحريكها بوضع طبيعي. وتدعي إدارة السجن أنها لم تمنع عملية تلقيه العلاج، إلا أن الصحيح في الموضوع أن تلك الإدارة السيئة لا تسمح له بالذهاب للمستشفى إلا عندما يصل لمرحلة الخطر المحدق بموته.

ويتذكر أقرباء آخر مرة أُخذ فيها للمستشفى، حيث كان مضربا عن الطعام رغم تدهور حالته الصحية ونزول دمه لأقل من ٦ درجات، لكنه كان مصرا على مواصلة إضرابه عن الطعام حتى يتم فتح تحقيق مع الضباط الذين كانوا يضربونه ويجبرونه على توقيع أوراق تفيد بامتناعه عن تلقي العلاج. وعندما يصل المستشفى كان يُمنع على أهله زيارته، ويقول لهم الحراس أن أحمد يستحق الموت، وأنهم يعملون على يكون موته طبيعيا من مرضه السكلر.

ويصف أقرباه وضعه الصحي بأنه في حالة انتكاسة دائمة، لدرجة أن نسبة الصفرة "البيوربين" تصل لمعدلات قاتلة بسبب تأثيرها على الكبد والطحال وتعرضه لدخول غيبوبة وتدهور في الوظائف الحيوية. بالإضافة لتدهور صحة أسنانه والنظر والسمع، نتيجة الضرب المتواصل والمبرح.

حال الأستاذ أحمد البلادي هي حال كثير من المعتقلين الآخرين الذين تتعمد إدارة سجن جو حرمانهم من العلاج، وتقلي الدواء المناسب لهم وتمنع عليهم الزيارات المنتظمة للطبيب.

مباديء الثورة البحرانية ديباجة للتغيير الديمقراطي في المنطقة

برغم التعبئة الخليفية الشاملة لافشال فعاليات الذكرى السابعة للثورة المظفرة، الا ان الشعب تحداها في كل زاوية وخرج متظاهرا ومحتجا ومتمردا عليها لاسماع العالم صوته بصوت واضح: الشعب يريد اسقاط النظام. وربما اعتقد الطاغية ان الجيوش الستة التي تسند حكمه قد كسرة شوكة اهل الارض، ولكن خاب ظنه، فقد تواصلت الفعاليات الشعبية قبيل الذكرى، ومعها الاستعدادات المطلوبة لانجاحها. شمر الثوار عن سواعدهم وخرجوا في الشوارع والازقة في اغلب مناطق البلاد، هاتفين من اجل الحرية ومطالبين بسقوط نظام الخيانة والجريمة، واستبداله بنظام حكم يتأسس على دستور يكتبونه بايديهم. لم يعبأوا بفلول الخليفيين من المرتزقة والانتهازيين والعبيد، مستحضرين ما حدث في الرابع عشر من فبراير 2011 عندما هب الجميع من اجل البحرين واستقلالها وحرية شعبها. سقط الشهداء تباعا، وكشر الديكتاتور وعصابته عن انيابهم ومارسوا ابشع الجرائم ضد الانسانية، فقتلوا الشباب والاطفال والنساء واعتقلوا الابطال وعذبوا الابرياء واعدموا الاحرار واسقطوا جنسية معارضيهم وابعدوا العشرات منهم الى خارج الوطن. لقد كتب ذلك التاريخ بدماء الشهداء في اذهان الجميع، واحدث مفاصلة تاريخية مع العصابة الخليفية التي استقدمت الاحتلال وسلمت السيادة للاجانب، واستعانت بالمرتزقة على المواطنين. سبع سنوات عجاف استحضر الثوار فصولها عشية الذكرى ويومها، وخرجوا متوكلين على الله، ترعانهم عينه التي لا تنام، وتخفق قلوب المؤمنين في كل مكان من اجلهم، ويصلي العباد تضرعا الى الله لكي يحميهم من عدو غاشم لا يؤمن بعهد ولا يحترم الانسان ولا يستحق البقاء.

ملاحم تاريخية سجلها الابطال الذين لم يملكوا سوى قبضات ايديهم واصوات حناجرهم التي كررت الشعارات الثورية التي صفق العالم لها وانحنى اجلالا لمن يهتف بها. لقد سقط الطاغية منذ سبعة اعوام، واصبحت دعوات الامهات الثاكلات تلاحقه بدون توقف: اللهم امحقه وعصابته وأرح البلاد والعباد من هذا النظام الفاجر. اعتقد ان قوات الاحتلال السعودية والاماراتية ستحميه من غضب الشعب الثائر، فما اجهله. ان شعبا آمن بالله وعاهده على الصمود على طريق دينه لا يهزم. وهكذا اكتظت المساجد بالمصلين طوال الاعوام الماضية، تخفق قلوبهم بذكر الله وتصلي من اجل الحرية، وتدعو للمرابطين الصابرين. وهل يستطيع شيء ان يحجب الدعاء عن الله سبحانه؟ لقد وقف الشعب وقفته وقال كلمته، كررها سبعة اعوام متواصلة مؤكدا ما يلي:

اولا: ان الثورة المظفرة مشروع تغييري متواصل لن يتوقف حتى تتحقق مطالب الشعب الثابتة وفي مقدمتها حق تقرير المصير وكتابة دستور دائم بايدي المواطنين، واجراء انتخابات تشريعية على اساسه، وانتخاب حكومة عن طريق الاقتراع المباشر، على اسس من المواطنة المتساوية وان لكل مواطن صوتا.

ثانيا: لا عودة لمرحلة ما قبل ثورة 14 فبراير. فذلك خط احمر، لان التاريخ الذي سطرته تلك الثورة بدماء شهدائها لا يمكن الغاؤه او تجاهله. فأية صيغة لانهاء الازمة يجب ان تتضمن سحب كافة السلطات من العائلة الخليفية. فهذه السلطات مفروضة على الشعب بقوة السلاح والغلبة وليس بالرضا والتفاهم. ان مستقبل البحرين يجب ان لا يعيد السلطة لهذه العصابة الاجنبية التي احتلت الارض وسفكت الدماء واستدعت الاحتلال الاجنبي.

ثالثا: ان الشعب البحراني الاصلي، بشيعته وسنته، هو صاحب القرار الاول والاخير في ادارة شؤونه، ويرفض اية وصاية من اية جهة او دولة. انه متمسك بالسيادة على ارضه، ولن يتخلى عنها لاحد، كما انه يتشبث باواصر الاخوة بين ابنائه وتساويهم اما القانون وفي الحقوق والواجبات، ولا علاقة للعرق او الدين او المذهب بموقع المواطن او حقوقه او مسؤولياته تجاه وطنه.

رابعا: ان الجرائم التي ارتكبها الخليفيون خصوصا انتهاكات حقوق الانسان والتعذيب لا تتساقط مع الزمن، وسيظل ضحاياها اصحاب حق في التقاضي امام قضاء عادل، محلي او دولي.

خامسا: ان البحرين احد مكونات العالمين العربي والاسلامي، تربطها علاقات اخوة مع الجميع خصوصا الشعوب الخليجية التي هي الاقرب تاريخا وثقافة وعلاقات اجتماعية. ومن حق شعبها ان يحدد علاقاتهم مع الدول الجارة، وفق ما يحقق مصالحه ولا يؤثر على مصالح الجيران باي شكل. فالحق مصون دستوريا واخلاقيا، وسيظل الانتماء للامة عاملا جوهريا في تحديد تلك العلاقات.

سادسا: ليس من حق اية قوة خارجية التدخل في شؤون البلاد الداخلية: شكل الحكم والنهج الدستوري، ودور الشعب وحقه في اختيار نمط حكمه وانتخاب حكومته، والعلاقات الخارجية للبلاد. فكل ذلك شؤون سيادية يمارسها المواطنون عبر النظام الذي ينتخبونه. ولذلك فليس من حق السعودية او الامارات ابقاء قواتهم على اراضي البحرين، فهي قوات احتلال غاشم لا يقبل المواطنون به. كما ان وجود هذه القوات على الاراضي اليمنية عدوان مرفوض ايضا. ومن يريد الامن والاستقرار للمنطقة فعليه ان يتعامل مع شعوبها باحترام، وعدم إجبارها على التخلي عن ايديولوجيتها السياسية او عقائدها الدينية.

سابعا: ان المجتمع الدولي مسؤول عن احلال الامن والسلم الدوليين، وذلك باحترام ارادة الشعوب والتصدي للعدوان وترويج مباديء الحرية وتقرير المصير وقيم الحكم الديمقراطي العادل، والدفاع عن حقوق الانسان. هذه مسؤولية المنظمات غير الحكومية كما هي مسؤولية المؤسسات الاممية كالامم ا لمتحدة ومجلس الامن الدولي التي هي الاخرى تخضع لاملاءات الدول الكبرى خصوص امريكا. برغم ذلك يتطلع شعب البحرين لهذه الجهات لأداء مسؤوليتها لتعميق الثقة بقيم العمل الدولي المشترك.

ثامنا: ان على المجتمع الدولي التصدي بشكل صادق لظاهرة الارهاب، ليس باستهداف عناصرها الظاهرة فحسب، بل باستهداف مصادر دعمها وتمويلها ورعايتها الفكرية والمادية. ومن المؤكد ان هذه الظاهرة لا تنفك عن ظواهر الاستبداد والظلم في المنطقة العربية خصوصا منطقة الخليج. فالحقيقة التي لا مراء فيها ان للمال النفطي دورا محوريا في دعم هذه الظاهرة ومعها التطرف والطائفية، وكلها امراض تعصف بالمجتمع الدولي وتقويض دعائم الامن والسلم الدوليين. شعبنا البحراني رفض الارهاب جملة وتفصيلا، وتمسك باسلوب التغيير الثوري الذي يعتمد على الحضور الجماهيري والعصيان المدني. يستحق هذا الشعب احترام العالم وتأييده ودعمه، لانه الانموذج الوحيد من ثورات الربيع العربي الذي تواصل سبع سنوات ولم يهدد الامن والسلم.

هذه المباديء تمثل عقيدة الثورة البحرانية المظفرة باذن الله، وستتمسك بها لانها تعبير عن التحضر والتطور، ورفض مطلق للقيم التي يفرضها الحكم القبلي الذي افرغ المباديء الديمقراطية والحقوقية من محتوياها الحقيقية وتشبث بالاشكال. ان استبدال هذه القيم بما يشبهها ظاهرا ويناقضها جوهرا ظاهرة خطيرة ترعاها قوى الثورة المضادة في المنطقة، لضمان بقاء الانظمة التي لا تنتمي في حقيقتها للمشروع الديمقراطي ولا تؤمن حقا بحكم القانون ولا تعترف بمباديء حقوق الانسان. ان الثورة التي دخلت هذا الاسبوع عامها الثامن جديرة ليس بالدعم فحسب، بل بالدراسة والقراءة المتأنية للتعرف على القيم المذكورة التي تمثل جوهر عقيدتها السياسية بعيدا عن المزايدات والمغالطات والتشويش. فمن يهفو للحقيقة فعليه دعم هذه الثورة المباركة، وليرفع صوته ليس ضد الحكم القبلي الفاشي المتخلف، بل كل من يدعمه اعلاميا وسياسيا وعسكريا. انها مسؤولية اخلاقية وانسانية وشرعية، فعلى العالم ان يتحمل مسؤوليته، والا فانه يحفر قبره بيديه.

حركة احرار البحرين الاسلامية

16 فبراير 2018

تقرير العفو الدولية حول ضحايا الإنتهاكات في البحرين

الأربعاء ١٤ فبراير ٢٠١٨

اتهمت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية منذ يونيو/حزيران 2016، بقمع المعارضة عبر إستخدام مجموعة كبيرة من الأساليب القمعية، بما في ذلك القبض والمضايقة والتهديد والمحاكمة والسجن، من أجل إخراس المنتقدين السلميين، كما أن قوات الأمن في البحرين لجأت حتى إلى تعذيب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، من الرجال والنساء، أو إساءة معاملتهم، وهو أسلوب لم يكن سائدًا في البحرين، حسب التقرير الصادر عن المنظمة.

أتى هذا التقرير قبل فترة بسيطة من عقد جلسة المراجعة الدورية الشاملة للبحرين، المخصصة للاستماع إلى رد الوفد الحكومي على التوصيات المقدمة من أعضاء مجلس حقوق الإنسان الدولي والتي عقدت في 21 سبتمبر/ أيلول 2016، كما سجلت أكثر من 30 منظمة حقوقية للتعقيب على الرد الحكومي، من بينها 10 منظمات مستقلة، وصفتها الصحف القريبة من السلطة بالمنظمات ذات توجهات معادية إلى المملكة.

وتخلو البحرين في الوقت الراهن من الصحافة الحرة المستقلة، بعد أن أغلقت السلطات في يونيو / حزيران 2017، صحيفة الوسط البحرينية المستقلة، ورفضت تجديد رخص المراسلين الدوليين داخل البحرين، ورفضت اعتماد مراسلين لوكالات عالمية، كما أنها تتحكم بدقة في دخول الصحافيين الأجانب للبلاد.

وتعمد الصحافة الحكومية وتلك المحسوبة عليها والقريبة منها، إلى تبني الخطاب الحكومي بالكامل بما فيه تخوين للمعارضة، وعدم إفساح المجال للرأي الآخر واعتبار أي انتقاد للحكومة أو سجل حقوق الانسان في خانة الخيانة والإرهاب والمعاداة للبلاد، حيث تستخدم السلطات بشكل متزايد مواد في قانون العقوبات البحريني، تجرّم الحق في حرية التعبير، وتحاكم الأشخاص بتهمة "إهانة مؤسسات عامة علنا"، و"إهانة الملك"، و"بث أخبار وشائعات كاذبة"، و"التحريض على كراهية النظام"، و"التحريض على قلب نظام الحكم".

وهذا ما ركز عليه تقرير منظمة العفو الذي حمل اسم "لا أحد يستطيع حمايتكم"، وهي جملة نقلتها المحامية ابتسام الصائغ، وهي تروي لمنظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2017، عن معاملتها لدى جهاز الأمن الوطني خلال جلسة تحقيق، قبل أن يتم اعتقالها لاحقا وتوجيه تهم لها تحت مظلة قانون الإرهاب، حيث قال التقرير إنه "خلال الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، تواصلت منظمة العفو الدولية مع 169 من منتقدي السلطات وأقاربهم قد تعرضوا للقبض عليهم أو استدعائهم أو التحقيق معهم، أو للمحاكمة أو السجن أو المنع من السفر للخارج أو للتهديد". وكان المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون والنشطاء والزعماء السياسيون ورجال الدين الشيعة والمتظاهرون السلميون من المتضررين على وجه الخصوص.

واتهمت المنظمة السلطات البحرينية بالتراجع عن الوعود التي قطعتها بالإصلاح في أعقاب ردها العنيف على الانتفاضة في عام 2011، بالرغم من إدعاءات السلطات المتكررة بعكس ذلك.

فقد شهدت الانتفاضة خروج متظاهرين سلميين، بينهم زعماء سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأطباء ومعلمين ومحامين، إلى الشوارع مطالبين بالإصلاح، وقوبلوا بالقبض عليهم واحتجازهم بصورة تعسفية وتعذيبهم، بل وتعرّض بعضهم للقتل بشكل غير قانوني. وأثار هذا القمع الوحشي غضبًا عامًا، سواء داخل البحرين أو خارجها.

جاء تقرير منظمة العفو الدولية في ٤٨ صفحة، والذي استند إلى النتائج التي توصلت إليها المنظمة من خلال الرصد المستمر للتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين والبحوث التي أجرتها بهذا الشأن، مع التركيز بصفة خاصة على الفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2017، حيث تقصى الباحثون 210 حالات، وأجروا مقابلات مع 52 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود على الأحداث الموثقة في التقرير، وكذلك مع 62 من أقارب الضحايا أو أصدقائهم المقربين ومن المحامين، وتحدث الباحثون مع 38 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمحامين، كما قامت بتحليل تصريحات عامة صادرة عن السلطات، ومراسلات مع منظمة العفو الدولية، وكذلك وثائق قضائية، ونصوص قانونية وغير ذلك من الأدلة الوثائقية، بما في ذلك لقطات بالفيديو في عدد من الحالات.

وقد راجعت منظمة العفو الدولية أيضًا عددًا من التقارير الإعلامية وتقارير منظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان، فضلا عن بيانات صادرة عن حكومات بلدان أخرى. وقد تعين على المنظمة إجراء أغلب المقابلات عن بعد، عن طريق الهاتف أو الإنترنت، نظرًا لعدم تيسر دخولها إلى البحرين. ولمداراة الأزمة الحقوقية، كانت البحرين قد أسندت مهمة حقوق الانسان لإحدى وزيراتها في العام ٢٠١١، إلى جانب حقيبة الشؤون الإجتماعية.

ومع تصاعد الانتقادات الدولية لوضع حقوق الانسان في البحرين، تمّ تشكيل وزارة مستقلة لحقوق الإنسان، ولكنها أيضا لم تدم ليعود ملف حقوق الإنسان ليكون تابعا لوزارة الخارجية. كما أنشأ ملك البلاد في العام ٢٠٠٩ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان على أن تكون مؤسسة مستقلة تمارس عملها بحرية وحيادية، إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع، حيث دأبت المؤسسة على تبني الرأي الحكومي فيما يتعلق بالممارسات المناهضة لحقوق الإنسان بما فيها الإعدام، كذلك لم يجد الضحايا الذين يلجأون للمؤسسة أي حلول أو تدخل من المؤسسة لوقف الإنتهاكات.

"إليوت ابرامز " في "نيوز ويك": هل انتهت البحرين؟

من واشنطن-البحرين اليوم

نشرت مجلة "نيوز ويك" الأمريكية مقالة الجمعة (23 فبراير 2018) بقلم "اليوت ابرامز" تحت عنوان" هل انتهت البحرين؟" سلط الكاتب الضوء خلالها على الحكم الذي أصدرته السلطات الحاكمة في البحرين بسجن الحقوقي البحراني البارز نبيل رجب لمدة خمسة سنوات, على خلفية تغريدات له اعتبرتها السلطات مهينة للدولة وتجاوزا على حليفتها السعودية.

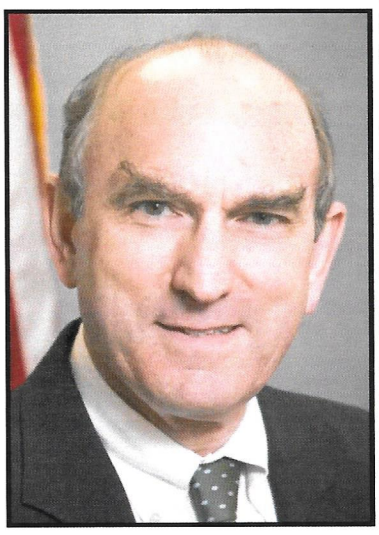

ورای "ابرامز" في مطلع مقالته أن رجب سيقبع في السجن لسنوات بسبب هذه "الجرائم"، وكلها تنطوي على جهود الحكومة للقضاء على حرية التعبير ووقف جميع الانتقادات لها, لافتا الى انه من المفترض أن حرية التعبير كفلها دستور البحرين الذي جاء فيه "لا يتعرض أي شخص للتعذيب الجسدي أو العقلي، أو التحريض، أو المعاملة غير الإنسانية", مبيّنا ان رجب أشار الى وجود تعذيب , لكن السلطات عاقبته بتهمة "إهانة" هيئة حكومية, مشدّدا على ان مافعله رجب لا يعتبر جريمة في بلدان أخرى.

واعتبر "إبرامز" أن إدانة رجب "ليست مأساوية له ولأسرته فحسب , بل هي مأساوية للبحرين", مشيرا الى أن السلطات قمعت ومنذ عام 2011، إحتجاجات الأغلبية الشيعية في البلاد التي تطالب بإصلاحات, محذرا من أن المسار الحالي يسؤدي إلى المزيد من القمع والعنف.

ورأى "ابرامز" ان الخروج من هذا المسار يتطلب قيادة وطنية شجاعة، من المجتمع الشيعي ومن الأسرة المالكة, محذّرا من أن غياب ذلك سيجعل أيام البحرين المقبلة اكثر قتامة. واعتبر ابرامز إن الجهود المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي الحل الوحيد الذي يمكنه تخيله لأن هذه الحكومات الثلاث مجتمعة لها "تأثير على التوسط لإيجاد حل".

العام الثامن من الثورة واعد بالنصر — البقية من ص 1

تحكمها عصابة محتلة استعانت بالاجانب على اهل البلد، وجاءت بالمحتلين من كل مكان ليكونوا لها عونا على السكان الاصليين.

لقد امتعض الطاغية وعصابته من حيوية الشعب وحضوره الذي اذهل العالم في الذكرى السابعة للثورة المظفرة باذن الله تعالى. لقد اكتشف العالم مجددا ان ثورة الشعب البحراني ما تزال تقض مضاجع الاستبداد والطغيان والاحتلال. خرجت الجماهير في الرابع عشر من فبراير هاتفة بالحرية ورافضة الاستبداد والديكتاتورية. فكان الطاغية وعصابته لهم بالمرصاد. بالامس اصدر قرارا جائرا آخر بسجن ثلاث نساء محترمات لانهن فتحن ابواب منازلهن لايواء المطاردين من شباب البلد. أليس ذلك تعبيرا عن شرفهن وشهامتهن وكرامتهن؟ في بلد تحكمه العناصر الرذيلة من البشر لا مكان للفضيلة والخير. فمن يؤوي الضائع فهو مجرم، ومن ينتقد الظلم فهو ارهابي ومن يطالب بحقه فهو عميل مدفوع من الخارج. هذه هي سياسة النظام الظالم الجاثم على صدور الاحرار والابرياء. لقد فقد رموزه عقولهم واعتقدوا ان الملك يدوم. فما أشد جهلهم وما ابعدهم من الحق وما اضلهم عن السبيل. في معركة الكرامة التي يخوضها الشعب البحراني سيمارس الخليفيون ابشع الجرائم والمنكرات، ولكن سيظل البحرانيون متشبثين بترابهم وحقهم في الحياة وحريتهم. لقد تفاصلوا مع الحكم الجائر الى الابد، وطلقوه بدون رجعة. وما إصراره على تصعيد القمع والاضطهاد الا مؤشر على قناعته بانه امام خيارين: القضاء على الشعب او التنحي وتسليم الامر الى المواطنين. ولا يفكر الطغاة عادة الا بمنطق القوة والاعتقاد بضرورة تحقيق الغلبة على الآخرين. وهنا يقعون في المحذور، فتتعاظم الازمات حتى تقذف بهم في الهاوية. فالطغاة لا يبقون مهما تفرعنوا والشعوب لا تفنى برغم الاضطهاد والقمع.

لقد اصبحت منطقتنا العربية محكومة بوكلاء للاجانب، اصبحوا اشكالا بلا ارواح، وارقاما بدون قيمة. واذا كانت هذه الحقيقة منذ عقود الا انها اصبحت اكثر وضوحا بعد ثورات الربيع العربي. فكان من اهم نتائجها تمتين التحالف بين التحالف الانجلو-امريكي وانظمة الاستبداد في الخليج خصوصا السعودية والبحرين والامارات. فالذي يحكم البحرين ليس هم الطغمة الخليفية، بل داعموهم الذين يمدونهم بالعون الامني والسياسي والعسكري. وفي الفترة الاخيرة وجه هؤلاء رسائل الى الشعب بانهم يريدون البحرين محكومة بالعصابة الخليفية ويرفضون الضغط باتجاه التحول الديمقراطي. واكدوا انهم يرفضون كافة القوى الوطنية المستقلة، التي تطالب بالتحول الديمقراطي. ووفقا لما توفر من معلومات يرى الامريكيون ان جمعية الوفاق استنفذت اغراضها وانهم (الامريكيين) يرفضون عودة الوفاق الى العمل السياسي الا اذا تخلت عن رموزها الاساسيين كالشيخ علي سلمان والشيخ حسين الديهي والرموز الآخرين المحسوبين على من يعتبرهم الامريكيون "متشددين". ولذلك يتم العمل لايجاد بدائل ليظهروا ممثلين للتيار الذي تمثله الوفاق وسماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله. هذه المعلومات لم تفاجيء القوى الثورية التي كانت تعلم ان التحالف الانجلو – امريكي اصبح عقبة اساسية في طريق التحول الديمقراطي ليس في البحرين فحسب بل في العالم العربي كله. وهذا يفسر احتضان الظاهرة التي يمثلها محمد بن سلمان. هذه الظاهرة تسعى لتهميش دور الدين في الحياة العامة والتظاهر بالاصلاح السياسي والتصدي للاسلاميين والتطبيع مع الكيان الاسرائيلي. هذا هو جوهر مشروع التوافق الغربي مع التحالف الذي يضم السعودية والامارات ومصر والبحرين. ويسعى هذا التحالف لجر العراق اليه بكافة الوسائل. وتلعب امريكا دورا محوريا في التأثير على السياسة العراقية التي اظهرت ميلا لذلك التوجه.

ماذا يعني ذلك؟ ستشهد المنطقة صراعا ايديولوجيا وسياسيا وامنيا متواصلا، وسيشهد العراق صراعات داخلية بين رموز الحكم فيه، الامر الذي سيؤدي الى تصدع جبهته الداخلية التي تماسكت وكان الاتفاق على الحشد الشعبي من اهم ملامحها. اما التحالف الرباعي المذكور فسيواصل قمعه للمعارضين باقسى ما يستطيع. والسؤال هنا: الى اين سيصل هذا الصراع والاحتقان؟ الامر المؤكد ان ضرب ثورات الربيع العربي قبل سبعة اعوام لم يقض ابدا على رغبة الشعوب في التحول السياسي وانهاء حقبة الاستبداد، وان القمع الشديد الذي وجه لقوى المعارضة الثورية انما زرعت بذور التمرد مجددا، ولا يحتاج الامر سوى لشرارة قوية تشعل الثورة مجددا. البحرين هي الحلقة الاضعف في المعادلة السياسية الاقليمية، ولكنها بقيت الاكثر سخونة طوال السنوات السبع الماضية. ثورة البحرين ترفض ان تهدأ وقد اصبح مصدرا للوعي الثوري في المنطقة العربية. مطلوب من القوى الثورية العربية استيعاب حقيقة الصراع ودور التحالفات الشريرة في مواجهة التحول. انها مرحلة فاصلة في الصراع بين الحق والباطل، بين الاستقلال والاستعمار، بين التحرر والاحتلال، وبين الحرية والاستبداد، وهو صراع لا بد ان تربحه الشعوب.

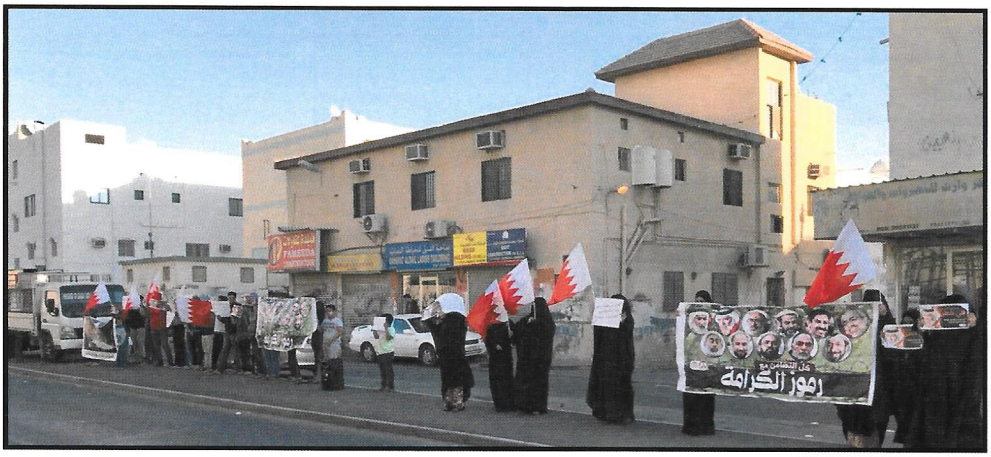

سبع سنوات ثورة

يا ثورة الشعب المجيد ذكراك زنبقة الورود
عودي فإنك شمعة تتجددين بكل عيد
براقة وضاءة فكأنها نجم يبشر بالسعود
ما غاب يوما مذ بدا حتى بأتربة اللحود
فبراير فيه الربيع يفوح بالعيد السعيد
هو صرخة التاريخ، ثورته، وعنوان النشيد
ارجوزة من روحها تزدان اغنية الشهيد
فتثير أجمل بارقات العز ما بين الجنود
طارت الى الافق البعيد وسطرت أحلى العهود
في ذكرها عطر الشهيد.. وشذى مدى العمر المديد

يا ثورة الاحرار، يا دمع الأرامل بالخدود
يا صرخة الفقراء في البحرين تزأر كالاسود
يا أنة كسرت سكون الليل في زمن الجمود
يا درة لمعت وطاب سناؤها في كل جيد
أنت التي أنجبت جيلا لا يرى غير الصعود
سبع عجاف كان فيها الشعب معطاء بجود
هزم الطغاة وعينه ترنو الى الافق البعيد
ميدانه السبع الشداد ففيه عنوان الخلود
قطع الفيافي والقفار وغاص في عمق الوجود
وعلى جبين الدهر سطر بالدما معنى الخلود
تصطك في اذنيه آهات الضحايا في القيود
ما ان ترى عيناه أرملة تقيد بالحديد
او يشتكي الألام شيخ مزقته يد الحقود
او تنظر العينان عدوان الطغاة على الحشود
او تبصر الاشلاء تنطق بالشهامة والصمود
نهش الطغاة لحومها مقطعة بأسواط العبيد
حتى يفجر ثورة التاريخ عابرة الحدود

ان كنت ترغب في المزيد ... فاعطف على ارض الجدود
فهنا سينبلج الصباح وفيه رائحة الورود
من هاهنا انطلقت حشود الشعب، تهزأ بالقعود
في هذه الارض الطهورة دمرت زمر القرود
وانقض احرار البلاد على الأفاعي كالفهود
فازوا بنصر الله رضوانا، وجنات وغيد
مرحى لشعب ثائر قد خاض ملحمة الوجود
سيعانق التاريخ منتصرا وفي عهد جديد
لك موعد يا موطني بالنصر والمجد التليد